أوقاف الجزائر في العهد العثماني

و مساهمتها الاجتماعية والثقافية

أ.د/ عليوان اسعيد

جامعة الأمير عبد القادر

-قسنطينة-

مقدمة:

امتازت الجزائر في العهد العثماني بكثرة أوقافها وحبوسها وتنوع هذه الأوقاف والحبوس، وهي تعد من أهم مظاهر الحضارة الإسلامية، إذ أنها تعبر عن إرادة الخير في الإنسان المسلم وعن التضامن العميق مع المجتمع الإسلامي، وقد تطور الوقف وتعددت أوجهه وأغراضه ويكفي أن نعرف أن ثلثي أملاك الجزائر العاصمة كانت تابعة له مما جعله ظاهرة لا وجود لها بكيفيته في أي دين من الأديان[1] مما يدفعنا إلى التساؤل الآتي، ما هو السر في ذلك؟ وما هو الدور الاجتماعي والثقافي الذي أداه؟ ويكون جوابنا على هذا التساؤل ابتداء من تعريف الوقف وتبيين مشروعيته لنتوصل إلى نشأته في الإسلام ومنه ننتقل إلى نشأته في الخلافة العثمانية ثم في الجزائر، ثم نشرع في الإشارة إلى أنواعه ووظيفة كل نوع في المجالين الاجتماعي والثقافي حسب طبيعته لنختم البحث بالإشارة إلى نتائجه.

تعريف الوقف:

الوقف في اللغة الحبس[2]، يقال وَقَفَ يَقِفُ وقفًا، أي حبس شيئا لمنفعة شخص أو في سبيل الله[3].

و في الشرع: " حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة[4] " أي " حبس الأصل وتسبيل الثمرة، أي حبس المال وصرف منافعه في سبيل الله " [5].

أنواعه: يقسم الوقف جوهريا إلى قسمين

الوقف الخيري: وهو أن يحبس المالك غلة ملكه على جهة خيرية[6].

2- الوقف الأهلي أو الذري: وهو أن يحبس المالك غلة ملكه على واحد أو أكثر من أقربائه أو غيرهم[7].

وقد يكون عقد الوقف عند إنشائه مشتملا على النوعين. فيكون جزء من الأعيان الموقوفة موقوفا على جهة خيرية وجزءا آخر يكون وقفا على النفس ومن بعده على من يشاء

من ذريته. ونشير هنا إلى أن النوع الثاني من الوقف وهو الوقف الأهلي أو الذري يجب أن ينص فيه على أنه بعد انقراض الأقرباء أو الجهات الموقف عليها يؤول إلى الفقراء، وبهذا فإن النوع الأول (الوقف الخيري) يكون ممحضا للخيرات ابتداء . بينما النوع الثاني تكون فيه الخيرات انتهاء[8].

النوع الأول جائز بإجماع فقهاء المسلمين ما لم يترتب عنه ضرر عام أو خاص بِوَرَثَةِ الواقف، وأما النوع الثاني فقد أجازه بعض الفقهاء وحرمه آخرون لما يترتب عليه من إخلال بقواعد الميراث[9]، وقد عبر محمد أبو زهرة عن النوع الأول بأنه وقف تكون أولى طبقاته جهة لا ينحصر آحادها، فهو ينعقد، ويتم الالتزام الذي ينشأ بمقتضاه بمجرد صدور الصيغة الدالة على إنشائه، أنشأته الإدارة المنفردة وأوجبت كل ما طواه مقتضاه من التزام تنفيذا لما شرعه الله من مقتضيات للوقف وآثار لهذا التصرف[10]. ومع أن الوقف صدقة إلا أنه يختلف عن جميع الصدقات، لأن له صفة الدوام والاستمرار من جهة، ولأن موضوع التصدق فيه المنفعة المستمرة[11].

مشروعيته :

شرع الله الوقف وندب اليد وجعله مما يقَرب إليه [12]. والأصل في مشروعيته ما روي من أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: "أصبت أرضا بخيبر لم أصب مالا قط أنفس منها عندي .فما تأمرني به :فقال صلى الله عليه وسلم :إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها " فتصدق بها عمر أنها لا تباع ولا توهب ولا تورث وتصدق بها في الفقراء وفي القربى وفي الرقاب وفي سبيل الله والضعيف، لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويطعم غير متمول [13]. وكان هذا أول وقف في الإسلام[14] وقد وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقف الصحابة المساجد والأرض والآبار والحدائق والخيل ولا يزال الناس يقفون إلى اليوم[15]. ولقد تجاوز الإحسان فيه إلى الحيوان وتعويض الأسر عما يتلفه الخدم وذلك رحمة بالضعفاء منهم حتى لا يؤذوا [16]. الوقف في الخلافة العثمانية:

تذهب بعض الدراسات، إلى أن السلطان العثماني بايزيد المشهور بالتقي هو الذي أقر حق الأوقاف في الدولة العثمانية وكف أيدي الطامعين عنها وأعفاها من الضرائب وحماها من المصادرات فصارت بذلك الأملاك الموقوفة بمثابة مؤسسة رعاية اجتماعية ودينية[17].

والواقع أنه لا يمكن أن يكون السلطان بايزيد هو الذي أقرها كما سبق ذكره من نشأتها في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فهو وقف وكذلك الصحابة واستمرت الأوقاف تنمو في بلاد المسلمين بنمو الثروة واتساع الفتوحات لتكتمل أجزاؤها وتكثر مواردها في صدر الخلافة العباسية ولاسيما في عهد المأمون الذي أوقف الأوقاف الكثيرة في العراق وغيرها على العلم والعلماء والتعليم والمساجد وعلى الفقراء والمعوقين والمحتاجين[18] واستمرت العملية إلى العثمانيين . ويمكن أن يكون السلطان العثماني أعاد تنظيمها.

الأوقاف في الجزائر العثمانية:

لقد بلغت الأوقاف في الجزائر شأواً كبيرا لم يبلغه أي نوع من الأملاك. ومع أنها كانت موجودة قبل العثمانيين بحكم إسلام الجزائريين، فإنها تطورت في الجزائر العثمانية تطورا هائلا وتعددت أوجهها وأغراضها وتنظمت تنظيما دقيقا، فهي إضافة إلى قيامها على مبدأ شرعي كما ذكرنا قبلا وعلى صيغة قضائية ملزمة، فإنه أصبح القاضي هو الذي يقوم بكتابة الوقف بصيغة خاصة "بحضور الواقف والشهود مع تحديد قيمة الوقف وتعيين أغراضه وكيفية الاستفادة منه وانتقاله وعوامل نموه وتخصيص المشرفين عليه وشروطهم مع ذكر تاريخ الوقف وتوقيع الشهود والقاضي"[19]. يكون هذا الوقف تحت إشراف وكيل أو ناظر يعيّنه الباشا أو الباي بناء على مواصفات معينة كالنزاهة والعلم والأخلاق. هذا الوكيل هو الذي يلتزم بتطبيق ما تتضمنه وثيقة الوقف السابق ذكرها من شروط ويمكن أن تتورث هذه الوكالة إذا كان الوقف في عائلة صوفية. ولكن الوكيل في كل الأحوال يمكن تغييره. إذا ظهر منه الفساد أو التقصير[20]. وإذا كان الوقف يكون تحت إشراف وكيل معين، فإنه يكون كذلك تحت إشراف لجنة أو مجلس أو إدارة معينة كأوقاف مكة والمدينة وأوقاف سبل الخيرات والأندلس والأشراف[21]، والوكيل تساعده نخبة من الجباة والموثقين لحقوق الانتفاع وكيفية توزيعها وفقا لما نصت عليه وثيقة الوقف. يكونون جميعا مسلمين ويتقاضون أجورا مقابل عملهم كما أن صاحب الوقف يجب أن يكون مسلما ما لم يُوصي بأملاكه لغير المسلمين، فلو قرر مسيحي وقفا لمسجد أو لفقراء المسلمين فإن القاضي لا يجوز له أن يثبت ذلك العقد لأنه عقد غير شرعي، وسيظل صاحب الوقف هو المالك. أما إذا أوقف المسيحي لمسيحيين أفرادا أو مؤسسات فإن القاضي المسلم يثبته[22].

بدايته الرسمية على مستوى السلطة :

يعد فيما أطلعنا عليه – خير الدين بربوس[23] وخادمه – الذي أعتقه – عبدَ الله صفر أول من أوقف . فقد بَنى عبد الله صفر جامع سفير سنة 940هـ/ 1534م وأوقف عليه حوالي 100 هكتار من الأرض كما أوقف عليه خير الدين قطعة أرض أخرى معتبرة[24].

أنواع الواقفين:

لقد تعدد الواقفون في الجزائر إلى حد لا يتصور، من جميع الطبقات عثمانيون وحضر وأحناف ومالكيون وكراغلة[25] وقرويون أغنياء ومتوسطو الحال وحتى بعض الفقراء والرجال والنساء والمدنيون والعسكريون، والحكام والمحكمون. مما جعل أملاك الوقف أعظم الأملاك وأكثرها، الدافع لدى هؤلاء جميعا الحماس للدين والعلم وحب الخير والصلاح للمجتمع. وقد شمل الوقف نوعيه معا الخيري والأهلي، وكان بعض الواقفين يلجأون إلى هذا الأخير لمنع الدولة من الاستيلاء على الأملاك الوقفية في حالة انقراض نسلهم[26]. ونكتفي هنا بالإشارة إلى نماذج للواقفين من رجال الدولة:

نماذج للواقفين من رجال الدولة:

يمكن القول بدون تحفظ بأنه لا يكاد يوجد باشا أو داي أو باي طالت مدة حكمه دون أن يبني مسجدا أو زاوية أو يوقف أوقافا على ما بناه أو على غيره. ومن هؤلاء على سبيل المثال:خير الدين بربروس وخادمه اللذين أشرنا إليهما قبلا.الحاج حسين ميزمورطو[27]. فلقد بني جامعا وأوقف عليه أوقافاً كثيرة من دكاكين وسوق وأراضي وأوكل عليه مجلس إدارة أملاك مكة والمدينة، وخصص مرتبات محترمة للخطيب والإمام والمدرس المالكي والمحدث والمسمع وإدارة الوقف والمؤذنين والحَزّابين والمنظفين وشراء ما يحتاجه الجامع، وقرر جعل الفائض في أملاك مكة والمدينة[28]. عبدي باشا[29]. لقد قام ببناء مسجد جامع وأوقف عليه أوقافا وجعل فائضها يعود إلى أوقاف مكة المدينة.

محمد بكداش[30]، ومحمد باشا (1815-1817) وخضر باشا (1623-1629) وحسين باشا (1818-1830م) وغيرهم[31].

أما البايات، فمنهم الباي حسن (المعروف بوحنك) بقسنطينة الذي أسس الجامع الأخضر سنة 1156هـ/1743م وأوقف عليه عدة أوقاف وقد دفن بنفس الجامع أثر وفاته في سنة 1167هـ/ 1753م) والباي صالح بن مصطفى[32] بقسنطينة أيضا الذي أعاد تنظيم

الأوقاف وجعلها في خدمة العلم وأنشأ مدرسة عليا متخصصة لتخريج كبار العلماء بجوار مسجد سيدي لخضر بقسنطينة سنة 1789م وجعل بها النظام الداخلي، وباي الغرب محمد بن عثمان الفاتح[33] الذي بنى المدرسة المحمدية ورتب لها أوقافا ومدرسين وبنى إلى جانبها مكتبة ملأها بنفائس الكتب وحبسها على المدرسة كما اهتم بتلمسان ولاسيما بمدرستها الشهيرة فجدد بناءها وعين لها المدرسين وأظهر أوقافها وأضاف لها أوقافا حديدة وتركها تعج بالطلبة ورجال العلم[34] كما شجع حركة التأليف والجهاد[35].

ما سبق، غيض من فيض ناهيك بالفئات الاجتماعية الأخرى عسكريين ومدنيين وهو ما جعل الأوقاف تتكاثر إلى حد أن أصبحت ثلثا أملاك الجزائر العاصمة تابعة لها، ومما يدل على كثرة الأوقاف أن الجامع الكبير بالجزائر العاصمة كان له وحده ثلاثة وكلاء لأوقافه[36]. وقد ظلت أملاك الأوقاف تتعاظم فبلغت في آخر العهد العثماني أراضي الأوقاف ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة[37].

وإذا كانت هذه الأملاك كثيرة كما ذكرنا فإنه بقدر كثرتها كانت تعرض لها المشكلات وهو ما يدفعنا إلى الإشارة إلى بعض مشكلاتها.

مشكلات الأوقاف: هناك مشكلات كانت تطرأ على الأوقاف، منها

استيلاء بعض الحكام الذين لا يخشون الله عز وجل عليها، ومن ذلك ما وجده الورثيلاني (ت 1193هـ/ 1779م) في بسكرة حيث وجد الأتراك قد استولوا على أوقافها وكأنها أملاك حقيقية لهم[38] والشيء ذاته فعلوه في الجزائر العاصمة بعد تولي السلطة علي باشا في 15 رمضان 1223هـ/ 1808م بانقلاب عسكري فاستولى الأتراك على جميع ديار أوقاف الحرمين الشريفين التي كانت بيد الفقراء وأخرجوهم منها[39].

. ضيق المنطقة أو المدينة مما لا يسمح بكثرة الأوقاف وكثرة المدارس، ومن ذلك قسنطينة التي قال الورثيلاني عن أهلها ((... لم يشتغلوا ببناء المدارس ولا بكثرة الأوقاف والأحباس بسبب ضيقها[40])).

إهمال الوكلاء للأوقاف وتهاونهم أو الاستحواذ على مدخولها لصالحهم.

و لكن السلطة كانت تتدخل لإعادة الأمور إلى نصابها، ومن ذلك ما فعله الباي محمد الكبير في معسكر فقد تتبع أوقاف مدرستي تلمسان التي تطاولت إليها الأيدي واستولت

عليها فأعاد للمدرستين الأراضي التابعة لهما[41]. ولم يكتفي بإظهار أوقافهما بل رتب لهما أوقافا جديدة وتركهما تعجان بالطلبة ورجال العلم[42]. وما فعله باي الغرب فعله أيضا باي قسنطينة صالح بن مصطفى حين بلغه التقصير الذي وقع في أوقاف المساجد وكيف عاث فيها الوكلاء فسادا ونهبا وإهمالا فعطلت عن وظائفها وصارت مرابط للدواب. فأمر بضبطها توا وخصص سجلات لذلك وأمر القضاء والمفتين بالإشراف عليها والبحث عما انقرض من الأوقاف أو كان في حالة لا تليق لإحيائه وتجديده، كما قرر محاسبة الوكلاء كل ستة أشهر وعهد إلى المجلس العلمي المكون من العلماء وصاحب بيت المال بالنظر في شئون الأوقاف وتخصيص فائضها لشراء أوقاف أخرى[43].

و بهذا التعهد وهاته الصرامة صارت الأوقاف اكبر الأملاك وأكثرها أهمية. وقد بلغت في أيام الاحتلال الفرنسي الأولى 66 % من مجموع الأملاك العقارية والزراعية[44]، وهنا ننتقل إلى الحديث عن أنواعها ودورها الاجتماعي والثقافي:

أنواع الأوقاف ودورها الاجتماعي والثقافي:

لقد تفنن المسلمون في أنواع الأوقاف إلى حد أنه لا يكاد يخطر ببالك خاطر فيها إلا وتجد من سبقك إليه[45]، فكثرت بذلك أنواعه إلى حد لا يمكن حصرها: وقد استعمل في أغراض كثيرة مما جعل دوره الاجتماعي والثقافي رائعا ومن ذلك العناية بالعلم والعلماء والمتعلمين والمساجد والزوايا والمكتبات والمدارس والأضرحة والفقراء والعجزة واليتامى وأبناء السبيل، ومن ذلك أيضا العناية بفقراء فئة معينة كفقراء الأندلس والأشراف، أو بطلبة خصوصيين كالأتراك، أو بفقراء مدينة معينة كفقراء مكة والمدينة، أو بمذهب معين كالوقف على نشر المذهب الحنفي وتدريسه، ومن ذلك أيضا العناية بالعيون والطرقات إلخ.

يظهر مما سبق أهمية الوقف في الجزائر إنْ في الحياة الدينية والعلمية أو في الحياة الاجتماعية فهو مصدر حياة الثقافة ومؤسساتها من مساجد ومدارس ومكتبات وزوايا وأضرحة وأساتذة، ومصدر حياة المجتمع من حيث دوره الفعال في تضامن المجتمع وتَماسُكِهِ بتوزيع الثروات على جميع فئات المحتاجين[46]. وقد نتج عن هذا نتيجتان مهمتان إحداهما ذات بعد إنساني تتمثل في تخفيف آلام المحتاجين مما حقق السعادة للمجتمع ونمّى فيه روح المحبة والانسجام والأخرى ذات بعد اجتماعي تتمثل في الحد من ظاهرة الإجرام النتاج عن البؤس والحرمان مما جعل الجزائر تكاد تخلو منه[47]. فلتستتب الأمن في المدن وانعدمت الجرائم والجنح،

وقد نتج عن هذا الصدق في المعاملة والوفاء بالعهود مما جعل معظم المعاملات التجارية تتم بدون عقود أو شهود ومع ذلك فإن الناس ينفذون التزاماتهم بكل أمانة لأن كل شيء يتم على الثقة[48].

و إذا كان للوقف ما سبق من آثار على السكان فإنه لم يهمل الأندلُسيين الفارين من محاكم التفتيش فخفف آلامهم وسهل اندماجهم في المجتمع الجزائري فأثروا فيه أيما تأثير بعلومهم وحسِهم الحضاري ولد تعدى تأثير الوقف الحدود الجزائرية دينيا وسياسيا من خلال ما كان يرسل سنويا إلى الحرمين الشريفين[49]. ويمكن تلخيص ما يقوم به الوقف من تأثير فعال في المجتمع بالقول بأنه يمثل بلغة اليوم وزارة الثقافة والتعليم والدين والشئون الاجتماعية مجتمعة[50].

ولنشرع الآن في الإشارة إلى أهم أنواعه:

أهم أنواعه:

1-مؤسسة سبل الخيرات: تعد هذه المؤسسة مؤسسة وقف جماعية شبه رسمية أسسها شعبان خوجة التركي سنة 999هـ / 1590م. كانت لها إدارة منظمة لها تتكون من 11 عضواً. وكيل وكاتب و8 مستشارين وشاوش[51] يعينهم الباشا نفسه، وكانت ذات نفوذ كبير في المجتمع والدولة لأهمية أوقافها والمنشآت التي كانت تشرف عليها[52] وندرك أهميتها أكثر عندما نعرف أن دخلها السنوي بلغ في 25 أوت 1830م مائة وخمسين ألف فرنك كما ورد في التقرير الذي قدمه اوبنيوز(Aubignose) إلى دوبورمون (DeBourmont) قائد الحملة الفرنسية على الجزائر[53]. وأما دورها فقد تنوع بين الاجتماعي والثقافي، فهي التي كانت تشرف على جميع الأوقاف المتعلقة بخدمة المذهب الحنفي من مساجد وزوايا ومدارس وموظفين وفقراء[54]، كما كانت تقوم بالمشاريع الخيرية العامة كإصلاح الطرقات وشق قنوات الري وإعانة المحتاجين من فقراء ويتامى ومنكوبين وتعهد الثكنات وحفر الآبار وإقامة العيون[55] وإنشاء مؤسسات وقفية جديدة. ومما قامت به هذه المؤسسة بناء الجامع الجديد بالجزائر العاصمة (المسجد الحنفي) كما كانت تشرف على جامع كتشاوة وجامع علي بتشين وجامع باب الجزيرة[56] وجامع سفير وجامع دار القـــاضي وجامع القصبة وجامع الشبارلية[57]. وهكذا

كانت لهذه المؤسسة تسعة مساجد تابعة لها إضافة إلى مدرسة شيخ البلاد وتدفع منح 88 طالبا ناهيك عما تقدمه من إعانات للفقراء والمحتاجين[58][59].

2- مؤسسة أملاك بين المال60: بيت المال من أهم المؤسسات الإسلامية، كانت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضي الله عنه مؤسسة معنوية، لأن إيراد الدولة كان قاصرا على الغنائم والصدقات والجزية. وكل ما يرد من هذه الموارد يصرف في مصرفه في حينه. ولكنه لما اتسعت الدولة الإسلامية في عهد عمر رضي الله عنه وفتحت مصر والشام وفارس زاد إيراد الدولة فبلغ ما يُجْبَى من الخراج والزكاة وسائر الموارد الشرعية مبلغا زاد عن حاجة المسلمين فانتبهوا إلى وجوب ضبطه وتحديد أصحاب المرتبات وتقدير الحقوق والأعطيات وغيرها من المصالح العامة[61]، فاتخذ سيدنا عمر رضي الله عنه ديوانا ضبط فيه الدخل والخرج وأحصى أرباب الاستحقاق ومقادير ما يستحقون وأوقات الصرف لهم، واتخذ من بيت مال للمسلمين يحفظ فيه ما زاد من إيراد الدولة على مصروفاتها للإنفاق منه على ما يطرأ من الحاجات وما يجد من المصالح." فهو أول من فعل هذا[62] "وقد تطورت هذه المؤسسة عبر التاريخ الإسلامي لأهميتها وضرورتها للدولة إلى حد اعتبار ابن خلدون أنها ثالثة أركان الملك التي هي الجند والمال والمخاطبة[63] (الإعلام) وقد نظمت تنظيما دقيقا وصارت في العهد العثماني مؤسسة كبرى صاحبها مخصوص باسم الوزير وهو الناظر في ديوان الجباية العامة للدولة وهو أعلى رتب الناظرين في الأموال ويكون من الحاشية وصارت ذات فروع متعددة لضخامتها[64]، ويهمنا هنا أنها كانت في الجزائر مؤسسة رسمية تجمع بين الجانب السياسي والجانب الخيري يسمى رئيسها التركي ببيت المالجي ويعين الباشا أحد القضاة لمساعدته إضافة إلى موثقين وكاتبي ضبط ومسجلين[65] وهذا يعني بوضوح إعطاءها الصبغة الدينية بجعلها تحت سلطة القاضي. كانت هذه المؤسسة فيما يتعلق بجانبها الخيري تشرف على أموال اليتامى والغائبين وترعاها، كما تتكفل بتجهيز الأموات الفقراء ودفنهم وتوزيع المساعدات على الفقراء كل يوم خميس[66] وهو ما أدى إلى الحد من ظاهرة الإجرام، فساهم الوقف مساهمة فعالة في تحقيق الأمن والاستقرار وإشاعة روح المحبة بين أفراد المجتمع[67] كما كان يخصص جزء من مال هذه الأوقاف لفداء المسلمين الأسرى في يد النصارى[68] وكانت تقوم بدور معتبر أثناء الأوبئة كالطاعون وغيره فكان نشاط بيت المال في هذا المجال يفوق نشاط جميع المؤسسات الأخرى[69] في إسعاف المرضى ودفن الأموات . كالطاعون الذي حل بالجزائر في 1817م واستمر إلى

غاية 1822م وقضى على 6/1 السكان[70]. وإضافة لما سبق، فقد كانت هذه الأوقاف تساهم مساهمة فعالة في دفع مرتبات الأساتذة ومساعدة المؤلفين وتقديم منح للطلبة المحتاجين.

وندرك ضخامة هذه المؤسسة وأهميتها عندما نعرف أن الفرنسيين عندما استولوا على الجزائر وجدوا بصندوق بيت المال ودائع هامة إضافة إلى مبالغ مالية ضخمة[71] قدرت بحوالي مائة مليون فرنك[72].

3- أوقاف الشرفاء[73] (الأشراف):

الشرفاء نسبة إلى آل البيت[74] وقد ظهروا كفئة قائمة بذاتها أوائل القرن 11هـ/17م. يرأسهم نقيب يسمى نقيب الأشراف، يختار من بين المرابطين . له سلطة أوسع من سلطة شيخ المدينة، يساهم مساهمة فعالة في إدارة السلطة السياسية إذ كلما حدث أمر ذو بال يجتمع في بيته شيخ المدينة وأمناؤه لاتخاذ اللازم[75]. وندرك مكانته عندما نعلم أن مبايعة الباشا لا تتم إلا بحضوره إلى جانب العلماء والديوان[76]. أقام لهم الداي محمد بقطاش (1707-1710م) سنة 1121هـ/1709م أول زاوية خاصة بهم، ومما نصت عليه وقفية الباشا أنه لا يقيم في تلك الزاوية إلا الشريف الأعْزب ولا يتولى وظائفها من إمامة وتدريس وخطابة وغيرها إلا الشريف، فإن لم يوجد اختير لها التقي الورع. ويتولى الوكيل شئون وقفها. والفائض يوزع على الأشراف المولودين في الجزائر. رجالا ونساء وأطفالا، ويدير شئون وقفها الوكيل يحاسبه سنويا مجلس أعيان الأشراف المكلف بإدارة شئون الزاوية[77]. وقد صار لهذه النقابة عددا من العمارات تستغلها في خدمتها الخاصة[78].

4- أوقاف المساجد والزوايا[79] والمدارس:

تعد الأوقاف أهم وأكبر مؤسسة كانت تموّن المؤسسات الثقافية من مساجد وزوايا ومدارس ومكتبات. وقد كان لهذه المؤسسات أوقاف خاصة بها إضافة إلى استفادتها من بعض الأوقاف الأخرى كأوقاف سبل الخيرات وغيرها مما ذكرناه قبلا، ولا سيما أن التعليم لم يكن من شأن الحكومة بل كان من شئون المجتمع مما جعل الأمة بأسرها مسؤولة عنه، مما جعل جميع الفئات الاجتماعية تساهم في إقامة مؤسساته المختلفة من الداي إلى المواطن العادي، ومن الأمثلة على ذلك:تشجيع الباي محمد بن عثمان الفاتح (1211 هـ / ت 1796م) باي الغرب ومحرر وهران نهائيا للعلم والعلماء وبناء المدرس وإيقاف الأوقاف عليها وإنشاء المكتبات

وملئها بنفائس الكتب ليستفيد منها الطلبة[80] ومن ذلك بناؤه المدرسة المحمدية التي كانت بمثابة مدرسة عليا ورتب لها أوقافا ومدرسين، وبنى إلى جانبها مكتبة ملأها بنفائس الكتب وحبسها عليها وأسند إدارتها إلى رئيس مجلس الشورى العلامة محمد الجيلالي.

كما شجع حركة التأليف والجهاد[81]. إضافة إلى اهتمامه بتلمسان ولا سيما بمدرستها الشهيرة فجدد بناءها وعيّن لها المدرسين وأظهر أوقافها وأضاف لها أوقافا جديدة.

وما يقال عن هذا الباي يقال كذلك على باي قسنطينة صالح بن مصطفى الذي نشر فيرو (VEROUX) [82] وثيقة هامة تبين إحياءه ما اندرس من المساجد وإعادة تنظيمه الأوقاف وجعلها في خدمة العلم والعلماء، ومن ذلك إنشاؤه لمدرسة عليا متخصصة لتخريج العلماء سنة 1789م بجوار مسجد سيدي لخضر بقسنطينة وجعل بها النظام الداخلي[83]. وقد أشرنا قبلا إلى بناء الباي حسن بوحنك الجامع الأخضر وأوقف عليه عدة أوقاف، وما فعله الحاج حسين ميزمورطو من بناء الجامع وإيقاف الأوقاف الكثيرة عليه وما فعله عبدي باشا من بناء مسجد جامع وإيقاف الأوقاف عليه ولا يكاد يوجد باشا أو داي أو باي مكث في الحكم مدة معتبرة إلا وبنى المساجد ورتب لها الوقاف. وما فعله الداي محمد بقطاش (1707-1710) محرر وهران للمرة الأولى من الأسبان سنة 1119هـ/1708م على مدرسة مازونة التي أصبحت لها مكانة معتبرة مما جعل الأمير عبد القادر يجدد ذلك الوقف ويستعمل عبارة ((وجددنا لهم حكم أوامر المتقدمين))[84].

وهكذا أنفق وأوقف الدايات والبايات ومختلف الشرائح الاجتماعية الأخرى الأموال الباهضة على المساجد والمدارس والزوايا. ونختم حديثنا هنا عن هذه الأوقاف بأن أوقاف الجامع الكبير وبعض الزوايا بالعاصمة وأوقاف الجامع الكبير بقسنطينة ومعسكر وتلمسان والمدية تعد من أغنى المؤسسات الجزائرية إلى حد أن سعيد قدورة (ت 1066هـ/1656م) أمين أوقاف العاصـــــمة وشيخ إفتائها تمكن من بناء زاوية ومدرسة من فائض أوقاف الجامع الكبير بالعاصمة[85]. وأنه في سنة 1642م بلغ الفائض 15 ألف دينار. وقام بترميم بعض الأمكنة من المسجد وإصلاح بعضها الآخر مع بعض الأبنية بمدرسة المسجد والكتاب الملحق بها ودار العجزة من الطلاب واشترى كتبا كثيرة فبلغ مجموع ما أنفقه 37302 دينارا[86]، وقد بلغ عدد موظفي هذا الجامع 67 شخصا، وقد حمل رسالة الإسلام قرابة الف عام. فتخرج منه

جمهور من العلماء والأدباء الذين حملوا مشعل الثقافة الإسلامية مما يدل على دور الأوقاف في المجال الثقافي[87].

أما أوقاف جامع سيدي رمضان بأعلى القصبة فقد بلغت 50 عقارا[88]

5- أوقاف الزوايا والأضرحة: (الأولياء والمرابطين): أوقاف الأولياء والمرابطين يتولى الإشراف عليها وكيلهم وتنفق مداخيلها على أضرحة الأولياء[89] وزواياهم كما تنفق أيضا على الفقراء. أما الزوايا، فكان من أغنى أوقافها زاوية الولي دادة وزاوية أحمد بن عبد الله الجزائري وزاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي كانت جميع الفئات الاجتماعية توقف عليها، بل وحتى من خارج الجزائر[90]. وقد بلغت عقاراتها 69 عقارا[91] أما مداخيل أوقاف هذه الزاوية فقد قدرت بستة آلاف فرنك كانت توزع على لفقراء.

ولقد نمت أوقاف الأولياء بوتيرة سريعة بسبب تشجيع الحكام للتصوف من جهة ودافع التقوى من جهة أخرى ودوافع سياسية من جهة ثالثة كجلب رضا السكان ومواجهة دعاية الطرق الصوفية المناهضة لهم. وقد يكون الوقف وفاء لنذر[92].

6- أوقاف الأندلسيين: لا أحد يجهل ما حل بالمسلمين الأندلسيين من تقتيل ونهب لأموالهم، ولقد غرق الأسبان منهم في مضيق جبل طارق ما لا يقل عن 3 ملايين. ففروا إلى الجزائر كلاجئين، ولكن الأهالي استقبلوهم واحتضنوهم فاستقروا في المدن الساحلية وساهموا مساهمة فعالة إن في البناء الحضاري أو في الجهاد البحري، ورغم كل ما وجدوه من حفاوة إلا أنهم كانوا يحسون بحاجتهم إلى التضامن كفئة خاصة فأسسوا بتشجيع من السلطة عدة مؤسسات خيرية للتضامن فيما بينهم من جهة ولخدمة فقرائهم من جهة أخرى. فأسسوا جمعية لهذا الغرض أشرفت على بناء مسجد وزاوية ومدرسة خاصة بهم وأخذت أوقافهم تتزايد فبلغت 60 مؤسسة وقف عينوا لها وكيلا. ساهم الجزائريون في هذه الوقاف لما للأندلسيين من مكانة خاصة في المجتمع الجزائري عند السلطة والشعب. إلى حد أن كثيرين منهم عينوا وكلاء على أوقاف حنفية وغيرها[93]. وقد بلغ مدخول هذه الأوقاف عشية الاحتلال الفرنسي 5آلاف فرنك سنويا[94] وعدد أحباسهم بلغ 101[95].

7- أوقاف الحرمين الشريفين: مكة المكرمة والمدينة المنورة:

هذه الأوقاف تعد أغنى الأوقاف حيث قيل بأنها كانت تشمل ثلاثة أرباع الأوقاف العامة. وقيل بأنها نشأت قبل العهد العثماني وكان يديرها مجلس مكون من أربعة أشخاص على رأسه وكيل يعيّنه الباشا. وكان لها وكلاء آخرين في المدن الجزائرية الأخرى ولقد بلغت ممتلكاتها في آخر العهد العثماني 840 منزلا و258 دكانا و33 مخزنا و82 غرفة و3 حمامات و11 مخبزة و4 مقاهي وفندق و57 بستانا و62 ضيعة و6 مطاحن و201 إيجار[96]. ويكفي أن نعرف بأنه في سنة 1830م بقي في صندوق هذه الأوقاف بعد طرح النفقات 7170305 فرنكا[97] ناتج عن 1558 مصدر دخل.

كانت تساهم في هذه الأوقاف كل أقاليم الجزائر ومدنها الأساسية كالبليدة ووهران وقسنطينة وغيرها. وكان المدخول يبعث بعد طرح أجور الوكلاء والعاملين عليها. وكانت ترسل سنويا مع وفد الحجيج أو عن طريق البحر إلى الإسكندرية ومنها إلى الحرمين، كانت توجه باسم داي الجزائر وترفق بقوائم تحتوي على كل أنواعها بالتفصيل ليعود الحجاج بتلك القوائم مختومة من طرف حكام الحرمين وذلك للتأكد من وصولها كاملة[98] ولا سيما أنها كانت – كما ذكرنا – كمية هائلة من النقود والذهب والفضة والألبسة وغيرها موجهة إلى فقراء مكة والمدينة وخدام الحرمين الشريفين.

و كان لهذه الأوقاف أهمية سياسية إضافة إلى جانبها الديني، فقد كانت تمثل وجه الجزائر في العالم الإسلامي كما يقول أبو القاسم سعد الله[99].

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الشاقة في الجزائر أيام العثمانيين منقبين عن أوقافها وجدنا ما لم نكن نتصوره من كثرة هذه الأوقاف وتنوعها وتنوع مصادرها ومصارفها والفئات المستفيدة منها مما جعل من المستحيل أن يقدم المرء بحثا يتناول كل أنواعها وأنواع واقفيها، وهو ما جعلنا نركز على سبعة أنواع مكتفين بها. ولقد تنافس الحكام والمحكومون على السواء في إيقاف ما لا يمكن تصوره. ويكفي أن نعرف على سبيل المثال أن الحاج عبد الرحمن القينعي البليدي (ت 1284هـ/1868م) استغرق تسجيل ما أوقفه 4 صفحات كاملة[100]. وقد حلت هذه الأوقاف مشكلات التعليم والفقر وغيرها مما يُمكِن من القول بأنها حلت مشكلات المجتمع التربوية الثقافية والاجتماعية في الوقت ذاته، كما حلت ما يعرف اليوم بمشكلات اللاجئين من

خلال أوقاف أهل الأندلس التي نفست عما يحس به اللاجئون من خلال دمجها لهم في المجتمع، فلم يبقوا فئة منعزلة منطوية على نفسها، بل تبوأوا المكانة اللائقة بهم وصاروا جزءا من المجتمع الجزائري يؤثر ويتأثر، ولقد امتد تأثير هذه الأوقاف إلى خارج الوطن كأوقاف مكة المكرمة والمدينة المنورة وهو ما قدم صورة رائعة عن الجزائر في العالم الإسلامي. والسر في كل ما سبق إنما هو الإسلام وحب الدار الآخرة وإيثارها على الدنيا، ولقد أدركت فرنسا يوم احتلالها للجزائر أهمية الأوقاف وخطورة دورها في حماية المجتمع مما يجعل الظاهرة الاستعمارية في خطر شديد فألغاها الجنرال كلوزيل بقرارين مؤرخين في 10 جوان و8 سبتمبر 1831[101]. و يجب أن نختم بحثنا هنا بذكر أن المرسوم القاضي بمصادرة تلك الأملاك قدم مبرره: ((فلا يمكننا أن نترك إدارة حسابات بهذه الأهمية لرجال دين يحق لنا الارتياب في موقفهم منا[102]. وقد وزعت على المعمرين من فرنسيين ومالطيين وغيرهم، وكان نصيب كاردينال الجزائر منها 30 ألف فرنك سنويا[103]. وهكذا ضاعت واندثرت وتحاول وزارة الشئون الدينية والأوقاف اليوم إظهار ما بقي منها وهي مشكورة على ذلك .

الهوامش:

[1] محمد ابو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م، ص 168.

[2] الجرجانـــي أبو الحسن علي بن محمد بن علي، التعريفات، دط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971م، ص 132.

[3] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم العربي الأساسي (لاروس)، 1989م، ص 1327.

[4] الجرجاني، التعريفات، ص 132.

[5] السيد سابق، فقه السنة، ط1. دار الشباب العربي، بيروت، 1971م، ص515.

[6] المـــنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معجم العلوم الاجتماعية، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م ص 646.

[7] المرجع نفسه، ص 646.

[8] محمد أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع، ص 169.

[9] م.ع.ت.ث.ع، المرجع السابق، ص 646.

[10] محمـــد أبو زهرة، الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1977 م، ص 217.

[11] محمد أبو زهرة .تنظيم الاسلام للمجتمع .ص 168

[12] اليد السابق المرجع السابق .ص 515 516

[13] محمد أبو زهرة، تنظيم الإسلام للمجتمع، ص 168، 169 وقال الترمذي ((العمل على هذا الحديث عند أهـــل العلـــم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم. لا نعلم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافا (السيد سابق، المرجع السابق، ص 520.

[14] السيد سابق، المرجع السابق، ص 521.

[15] المرجع نفسه، ص 517.
[16] محمد أبو زهرة: تنظيم الإسلام للمجتمع، ص 168.
[17] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني،(1792-1830)، ط2.موك، الجزائر، 1985م، ص 141.
[18] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، جـ 3، ص 422، 423.
[19] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، جـ 1.ص 228.
[20] المرجع نفسه، ص 229.
[21] المرجع نفسه، ص 230.
[22] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط2، ش ون ت، الجزائر، 1982م، ص 271، 273
[23] هو أحد إخوة أربعة كلهم بحارة مهرة من جزيرة مدلين في اليونان جاءوا لإنقاذ ومساعدة اللاجئين الأندلسيين ومواجهة القرصنة الصليبية في البحر المتوسط، وهم عروج وخير الدين ومحمد إلياس وإسحاق. اتصل بهم اعيان بجاية وعلمائها لتحريرها من الاستعمار الأسباني فلبوا النداء وحرروها بعد استشهاد محمد إلياس وجرح عروج، فاتصل بهم وفد الثعالبة من العاصمة لتحرير ما استعمر منها من الأسبان فلبوا النداء واستقبلهم السكان بحماس كبير وسلموا القصبة لتكون مقرا لهم (2)، طهروا الجزائر من الأسبان وبعثوا ما سموه. " دولة الجزائريين L etardes Algerins في سنة 922هـ/1516م . تمكن الإخوة الثلاثة من دحر الأسبان وعملائهم في مختلف المناطق إلى أنْ استشهد غسحاق في قلعة بني راشد ثم عروج في سنة 924هـ/1518م في الوادي المالح أو في بني يزناس وبقي خير الدين الذي قضى على رؤساء الطويفات التي كانت نحو 20 دويلة والتي ظلت تتصارع طوال قرن كامل والبلاد في حالة من الفوضى مما سهل للأسبان عمليات الاحتلال: وبهؤلاء الإخوة تكونت الدولة الجزائرية التي غيرت مجرى التاريخ الإفريقي (3)] (1) أحمد بن أبي الضياف إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من كبار كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، دط، كتابة الدولة للشئون الثقافية والأخبار، تونس، .1963 م ج2 .ص 9. 10 .أيضا .عطاء الله دهينة واخرون .الجزائر في التاريخ (العهد الإسلامي) دط . م وك .الجزائر .1985 م .ص 456 . (2) مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ط1، دار البعث قسنطينة، الجزائر 1985م، جـ 1 ص 62، (3) عبد الحميد بن اشنهو، الدور الذي لعبته الجزائر في القرن 16 بالبحر المتوسط، مجلة الأصالة، وزارة الشئون الدينية، الجزائر، ماي، جوان 1972م، السنة 2.ع8، ص 303/295].
24 أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 235.
25 الكر غلي هو المولود من أب عثماني وأم جزائرية.
[26] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 233.
[27] الحاج حسين باشا ميز ومورتو. كان نصرانيا ثم أعتنق الإسلام حكم الجزائر في الفترة 1683-1688 م. وقعت عدة معارك بحرية بين الجزائر وفرنسا تمخضت على عقد معاهدة بين البلدين لمدة قرن، خرقتها فرنسا فعادت الحرب من جديد حيث أرسلت فرنسا عمارة تحت قيادة الماريشال ديمستري في 26 جوان 1688م لحصار الجزائر فأطلقت عشرة آلاف قذيفة فهدمت كثيرا من المباني ولكن الحاج حسين باشا صمد فرجع الفرنسيون خاسئين هاجمت البحرية الجزائرية فرنسا وعماراتها البحرية بعنف ثم وقعت مفاوضات أخرى فقرر الحاج حسين الاعتزال على المفاوضات ليذهب إلى تركيا ويصبح قائدا عاما لأسطولها. فتوفي في جزيرة شيكو التي انتصر فيها. وهكذا قضى حياته مجاهدا في سبيل الله (ابوالقاسم سعد الله، المرجع السابق ص 234 أيضا: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 دط، م وك . الجزائر، 1986م، ص 44).
[28]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 235.

[29] هو كرد عبدي باشا حكم الجزائر في الفترة 1724-1732م امتاز بقوةالشخصية مما حقق الأمن والاستقرار في عهده تمكن الأسبان من احتلال وهران والمرسى الكبير رغم المقاومة المستميتة لمصطفى بوشلاغم فلما علم الداي عبدي باشا بذلك حزن حزنا شديدا جعله يمتنع عن تناول الطعام إلى أن مات جوعا (أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص 49).

[30] الداي محمد بقطاش (1707-1710) من أصل عربي. يعد من كبار العلماء والأدباء . وجه كل طاقته لاسترجاع وهران من الأسبان فارسل صهره وزان حسان على رأس قوة كبيرة لإمداد مصطفى بوشلاغم فتم تحرير وهران وأسر أكثر من ألفي اسباني وغنم المجاهدون غنائم عظيمة وارسل كبار الأسبان إلى الخليفة العثماني تآمر عليه إلى إبراهيم مع بعض الجنود فاغتالوه. فاستولى على السلطة لمدة شهر فاغتيل (أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 47، 48).

[31]- ومن أراد التوسع في هذا فليرجع إلى أبي القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 235.

[32] ولد بأزمير سنة 1725م من عائلة متوسطة . حل بالجزائر جنديا وترقى ليصبح بايا على قسنطينة في 1771م. ذاع صيته في مختلف البلاد، شارك في دحر الأسبان عن الجزائر العاصمة وكان له دور كبير في توحيد القطر الجزائري ولاسيما في الجنوب بصفة نهائية بنى كثيرا من المساجد الكبرى والمدارس العليا. قتل نتيجة مؤامرة دبرت له بعد 22 سنة من الحكم. وذلك أنه هو الذي نبه الداي محمد عثمان باشا إلى تآمر الخزناجي مع بوخريص وبوشناق علىالاقتصاد الجزائري (أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 133-136 أيضا نقيب الأشراف الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات تحقيق أحمد توفيق المدني، ط 2 ش ون ت، الجزائر، 1980م، ص 64.

[33] هو باي الغرب الجزائري محمد بن عثماني الكردي، كان متضلعا في علوم العربية متبحرا في علوم الدين والطب والصيدلة مشتهرا بالعدل والاستقامة . شارك في دحر الأسبان عن العاصمة وقام بالأعمال العظيمة كإنشاء المطامير لتخزين الحبوب لتفادي المجاعات وإقامة الجسور وبناء المدارس والمساجد وإيقاف الأوقاف عليها وإنشاء المكتبات وملئها بنفائس الكتب أكبر مآثره تحرير وهران نهائيا في 29 فيفري 1792م وبذلك أصبحت مركز بايلك الغرب وظل في تعميرها إلى أن توفي (أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 140-142).

[34] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 140-141.

[35] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) دط. وزارة الثقافة والسياحة، م وك، الجزائر، 1984، ص 152.

[36] عبد الرحمن الجيلالي، الجامع الكبير معماريا وتاريخيا، مجلة الأصالة ع 8، ص 114، 127.

[37] ناصرالدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 53.

[38] الورثيلاني الحسين بن محمد، الرحلة الورثيلانية (نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار) ط1، المطبعة الثعالبية والمكتبة الأدبية ردوسي قدور بن مزاد التركي، الجزائر، 1908م ص 110.

[39] نقيب الأشراف، مذكرات، ص 103.

[40]- الورثيلاني، الرحلة الورثيلانية، ص 686.

[41] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 230.

[42] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص 141.

[43] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 229.

[44] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص 424.

[45] المرجع نفسه، ص 423.

[46]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي جـ 1، ص 230، 231.

[47] عثمان خوجة، المرآة، ص 274.

[48] المصدر نفسه، صّ ص، 75، 101، 102، 105.

[49]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 231.

[50] المرجع نفسه، ص 234.
[51]- عبد الرحمن جيلالي المرجع السابق ص، 424.
[52]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص، 238.
[53] عبد الرحمن الجيلالي المرجع السابق، ص 424.
[54] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 237.
[55]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 142.
[56] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 237، 238.
[57] نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 142.
[58]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 237، 238.
[59] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 142.
[60] أحمد بوضربة، مذكرة إلى اللجنة الإفريقية (ضمن مذكرات أحمد باي) ترجمة محمد العربي الزبيري، ق ط . ش ون ت، الجزائر، 1973م، ص 197.
[61] عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية، ط 6 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م، ص 139، 140.
[62] المرجع نفسه، ص 140.
[63]- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، د ط، دار العودة، بيروت، د ت، ص 193.
[64] المصدر نفسه، ص 194.
[65]- حمدان خوجة المرآة، ص 134.
[66]أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 242.
[67] حمدان خوجة، المرآة ص 274.
[68] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي ص 144.
[69] حمدان خوجة، المرآة، ص ص 135، 136.
[70]- محمد العربي الزبيري، هامش المرآة، ص 136.
[71] حمدان خوجة، المرآة، ص ص 135، 136.
[72]- محمد العربي الزبيري، هامش المرآة، ص 136.
[73]- أحمد بوضربة، المصدر السابق، ص 196.
[74] أحمد توفيق المدني، تقديم كتاب مذكرات نقيب الأشراف ط2، ش ون ت، الجزائر، 1980م، ص 9.
[75]- حمدان خوجة، المرآة ص 126.
[76]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 241.
[77] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 242.
[78] محمد العربي الزبيري، هامش مذكرة أحمد بوضربة، ص 196.
[79]- أحمد بوضربة، المصدر السابق، ص 197.
[80] أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا، ص 142.
[81] ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ، ص 152.
[82] رائد في الجيش الفرنسي كان مترجما، استولى بحكم وظيفته على وثائق هامة يتعلق بعضها بمجهودات صالح باي في إصلاح الأوقاف وتنظيمها والسهر عليها، ترجمها إلى الفرنسية ونشرها بالمجلة الإفريقية (R. Afrucaine) سنة 1868م وقد ترجمها إلى العربية سعيدوني والبوعبدلي في كتابهما السابق ذكره.
[83]- المرجع السابق، ص، 143، 144، أيضا: أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 134، 135.
[84] مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م ط1، ص 323.
[85] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 243.
[86] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص 426.

[87]- عبد الرحمن الجيلالي، الجامع الكبير، مجلة الأصالة، جـ 3، ص 426.
[88] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص 426.
[89]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص 142.
[90]- أبو القاسم سعد الله، المصدر السابق، ص 243.
[91] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ3، ص 426.
[92] ناصرالدين سعيدوني، النظام المالي، ص 143.
[93] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 239، 240.
[94] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 143.
[95] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص، 427.
[96] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 238.
[97] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص 427.
[98]- نصر الدين سعيدوني، النظام المالي، ص ص 146، 147، 148.
[99] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 239.
[100] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ 3، ص ص 429-434.
[101] المهدي البوعبدلي، الاحتلال الفرنسي للجزائر، مجلة الصالة، ع 8، ص 309.
[102]- عبد الحكيم الأربد، المحاولات الاستعمارية لتقويض الإسلام في الجزائر، مجلة كلية الدعوة، ليبيا، 1988م، ع5، ص 360.
[103] عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، جـ3، ص 425.